

مذكرة دعوى

صادرة من محكمة الحقوق بعمان

الى عبد المهدي خليل القيسي من عمان ومجهول محل الإقامة حالياً .

يقتضي حضورك لمحكمة حقوق صلح عمان يوم الخميس الواقع ١٠/٣١/٩٦٨ الساعة ٨ صباحاً للنظر في الدعوى التي اقامها عليك النائب العام بالإضافة لوظيفته .

فاذا لم تحضر ولم ترسل وكيلاً عنك تجري محاكمتك غيابياً .

مذكرة دعوى

صادرة من محكمة الحقوق بعمان

الى محمد سالم يوسف من عربان السبع مغارب حسيان المجهول محل الإقامة .

يقتضي حضورك لمحكمة حقوق عمان يوم الاربعاء الواقع ١٠/٣٠/٩٦٨ الساعة ٨ صباحاً للنظر في الدعوى التي اقامها عليك النائب العام بالإضافة لوظيفته .

فاذا لم تحضر ولم ترسل وكيلاً عنك تجري محاكمتك غيابياً .

مذكرة دعوى

صادرة من محكمة الحقوق في عمان

الى مسعود سليمان المجهول محل الإقامة .

يقتضي حضورك لمحكمة حقوق عمان يوم الاثنين الواقع ١٠/٢٨/٩٦٨ الساعة ٩ صباحاً للنظر في الدعوى التي اقامها عليك النائب العام بالإضافة لوظيفته .

فاذا لم تحضر ولم ترسل وكيلاً عنك تجري محاكمتك غيابياً .



كلد من اذاعيل

الجمهورية العربية السورية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : السبت ١١ شعبان سنة ١٣٨٨ هـ . الموافق ٢ تشرين الثاني سنة ١٩٦٨ م . العدد ٢١٣٣

الفهرس

صفحة

١٥٧٩	نظام رقم (٥٣) لسنة ١٩٦٨	نظام معدل لنظام مكتب التكوين ومراقبة الاسعار
١٥٨٠	نظام رقم (٥٤) لسنة ١٩٦٨	نظام معدل لنظام صندوق التعاون لضباط الامن العام
١٥٨١	نظام رقم (٥٥) لسنة ١٩٦٨	نظام معدل لنظام اللوازم والانشاءات للجيش العربي
١٥٨٢	لر دلاغ رقم (١٥) لسنة ١٩٦٨	صادر عن رئيس الوزراء
١٥٨٢	لر صادر عن الحاكم العسكري العام	
١٥٨٣	لراران رقم (٢٠ و ١٩)	صادران عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

مح محمد بن طرول نائب جهورية الملك المعظم

بعد الاطلاع على المادة الرابعة من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٨/١٠/٧

أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥٣) لسنة ١٩٦٨

نظام معدل لنظام مكتب التموين ومراقبة الاسعار

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام مكتب التموين ومراقبة الاسعار لسنة ١٩٦٨) ويقرأ مع النظام رقم (١٩) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي حسبما عدل بالنظام رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٨ كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١٠) من النظام الاصلي باضافة الجملة التالية بعد جملة (تمثل عن البلديات) يعين بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية « تمثل عن امانة العاصمة يعين بقرار من امين العاصمة » .

١٩٦٨/١٠/٧

محمد بن طرول

وزير المالية ووزير الاقتصاد الوطني بالوكالة هاشم الجبوسي	نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية بالوكالة احمد طوقان	رئيس الوزراء ووزير الدفاع بهجت التلهوني
وزير التربية والتعليم عاكف الفايز	وزير دولة لشؤون الرئاسة ووزير المواصلات سمعان داود	وزير الداخلية ووزير الاوقاف والشؤون والمقدرات الاسلامية بالوكالة ضيف الله الحمدود
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية صالح بركات	وزير النقل امين يونس الحسيني	وزير دولة لشؤون الرئاسة ووزير الانشاء والتعمير حازم نسيبة
وزير الزراعة سليم ايوب	وزير الاشغال العامة ووزير دولة لشؤون الرئاسة احمد فوزي	وزير الثقافة والاعلام والسياحة والآثار صلاح ابو زيد

مح محمد بن طرول نائب جهورية الملك المعظم

بمقتضى المادة (٦) من قانون الامن العام رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٨

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٨/١٠/١٢

أمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٥٤) لسنة ١٩٦٨

نظام معدل لنظام صندوق التعاون لضباط الامن العام

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام صندوق التعاون لضباط الامن العام لسنة ١٩٦٨) ويقرأ مع النظام رقم (٢) لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ العمل بالنظام الاصلي .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من النظام الاصلي باضافة العبارة التالية بعد عبارة (لسنة ١٩٦٣) الواردة فيها :
« واية تعديلات تطرأ عليه »

١٩٦٨/١٠/١٢

محمد بن طرول

وزير المالية ووزير الاقتصاد الوطني بالوكالة هاشم الجبوسي	نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم احمد طوقان	رئيس الوزراء ووزير الدفاع بهجت التلهوني
وزير دولة لشؤون الرئاسة ووزير الانشاء والتعمير حازم نسيبة	وزير دولة لشؤون الرئاسة ووزير المواصلات عاكف الفايز	وزير الداخلية ضيف الله الحمدود
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية صالح بركات	وزير النقل امين يونس الحسيني	وزير دولة لشؤون الرئاسة ووزير الانشاء والتعمير حازم نسيبة
وزير الزراعة سليم ايوب	وزير الاشغال العامة ووزير دولة لشؤون الرئاسة احمد فوزي	وزير الثقافة والاعلام والسياحة والآثار صلاح ابو زيد

عكاز من التلهوني

نظام معدل لنظام الموازن والانشاءات للجيش العربي

بمقتضى المادة ١١٤ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٨/١٠/٢١

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٥٥) لسنة ١٩٦٨

نظام معدل لنظام الموازن والانشاءات للجيش العربي

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الموازن والانشاءات للجيش العربي لسنة ١٩٦٨) ويقرأ مع النظام رقم (٤٧) لسنة ١٩٦١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفقرة (د) المضافة الى المادة (٣ - مكررة) من النظام الاصلي بالنظام رقم (٦) لسنة ١٩٦٥ بإضافة عبارة (او اي مصدر خارجي آخر) بعد عبارة (التي تمولها القيادة العربية الموحدة) الواردة فيها.

١٩٦٨/١٠/٢١

أحمد بن طلال

ولي المالى هاشم الجبوري
نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم ووزير الخارجية بالوكالة
رئيس الوزراء
وزير الدفاع
ميجت التلهوني

وزير دولة لشؤون الرئاسة
وزير المواصلاات
عاكف الفايز
وزير
وزير الداخلية ووزير الاوقاف والشؤون
وزير العدل
سمعان داود

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
وزير الداخلية لشؤون البلدية والقروية
صالح بوقان
وزير
وزير دولة لشؤون الرئاسة
امين يونس الحسيني
وزير
وزير دولة لشؤون الرئاسة
صبيح امين عمرو
وزير
وزير دولة لشؤون الرئاسة
حازم لسيه

وزير الاشغال العامة
وزير دولة لشؤون الرئاسة
احمد فوزي
وزير
وزير الاقتصاد الوطني
نحاتم الزعبي
وزير
وزير الثقافة والاعلام
صالح ابو زيد

امر دفاع رقم (١٥) لسنة ١٩٦٨

صادر بالاستناد للباب ٢/١٤ من نظام الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٣٩

بالاستناد الى المادة (٢/١٤) من نظام الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٣٩ ، أمر بما يلي :

١ - يعدل امر الدفاع رقم (٥٠) لسنة ١٩٦٥ بإضافة عبارة (مدراء الاقضية - كل في منطقة اختصاصه) الى اخر البند (١) منه .

٢ - يعمل بهذا الامر اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

١٩٦٨/١٠/١٤

رئيس الوزراء
ميجت التلهوني

امر

صادر عن الحاكم العسكري العام

بناء على تنسيب معالي رئيس لجنة الامن الاقتصادي اقرر الغاء الامر رقم ١٠٦١٥/١٢/١٩/٣١ الصادر عن سالي بتاريخ ١٩٦٧/٩/٢٥ .

الحاكم العسكري العام
ميجت التلهوني

عكاز من الأشهل

قرار رقم (١٩)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

○○○○○○

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٨/٧/٢٨ رقم ذ/٧٨٤٨/١/٦٥ اجتماع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير المادة ٢٦ من نظام الخدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ حسبما عدلت بالنظام رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٦ وبيان ما اذا كان حكمها فيما يتعلق بمجازة شهادة الدراسة ينطبق فقط على المرشحين لوظائف الصف الاول والثاني اللذين يراد تعيينهم في خدمة الحكومة لأول مرة ام انها تنطبق ايضاً على الموظفين السابقين الذي يراد اعادتهم الى الخدمة بحيث يجب ان تتوفر في هؤلاء نفس الشروط المنصوص عليها في هذه المادة ؟

وبعد الاطلاع على كتاب رئيس ديوان الموظفين الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٦٨/٧/٢٤ رقم ٢٨٠١/٨٩/٦ وتديق النصوص القانونية يتبين :

- ١ - ان المادة ٢٦ المطلوب تفسيرها تنص على انه يشترط فيمن يعين في وظائف الصف الاول والثاني عدة شروط من جملتها ان يكون حائزاً على شهادة الدراسة الثانوية الأردنية او ما يعادلها كحد أدنى . اما اذا لم يكن المرشح حائزاً على شهادة الدراسة الثانوية الأردنية او ما يعادلها فيجوز ان يصنف في الدرجة المناسبة اذا توافرت الشروط التالية .
- ١ - اذا كان حاصلاً على شهادة المدرسة الثانوية الكاملة وعين في دائرة مختصة قبل نفاذ احكام هذا النظام ومضى على تعيينه مدة لا تقل عن ثلاث سنوات . او
- ٢ - اذا كان قد عين في دائرة مختصة قبل نفاذ احكام هذا النظام وأمضى في خدمتها مدة لا تقل عن خمس سنوات وانتهى الدراسة الاعدادية ، او ثماني سنوات اذا كان قد انتهى الدراسة الابتدائية . وفي كلتا الحالتين الأخيرتين يجب ان يكسب العمل الذي مارسه خلال السنوات الخمس الاخيرة فنياً او مهنياً وان تكون الوظيفة التي يعين فيها فنية او مهنية .
- ب - ان المادة ٤٠ من نفس النظام قد بحث في استخدام الموظف في الحكومة لأول مرة وفي اعادة استخدام الموظف السابق وأطلقت على كلتا الحالتين (تعييناً) كما هو واضح من عبارة (عند تعيين الموظف في الحكومة لأول مرة) الواردة في الفقرة (أ) منها وعبارة (اذا اعيد تعيين الموظف) الواردة في الفقرة (هـ) .
- وحيث ان عبارة (يشترط فيمن يعين) المنصوص عليها في المادة ٢٦ قد وردت مطلقة فهي تجري على اطلاقها بحيث تشمل الشخص الساذي يعين في خدمة الحكومة لأول مرة والموظف السابق الذي يعاد تعيينه ، وبالتالي فان حكم هذه المادة ينطبق على كلا الفريقين فلا يجوز تعيين الشخص في وظائف الصف الاول والثاني لأول مرة او اعادة تعيين الموظف السابق باحدى هذه الوظائف ما لم تتوفر فيها الشروط المنصوص عليها في هذه المادة على اعتبار ان اعادة الموظف السابق الى الخدمة يعتبر تعييناً بالمعنى القانوني كما اسلفنا .
- هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر ١٩٦٨/٩/١٤

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب ديوان الموظفين	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	رئيس محكمة التمييز	بفسير القوانين
وكيل الديوان	لرئاسة الوزراء	الثاني	رئيس محكمة التمييز الاول	علي مسبار
محمد الهنداوي	شكري المهدي	بشير الشريفي	موسى السكاك	

قرار رقم (٢٠)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على كتاب رئيس الوزراء بالوكالة المؤرخ ١٩٦٨/٨/١٢ رقم و/٨٥٠٧/٥ اجتماع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير البند (ب) من الفقرة الثانية للمادة الثالثة من النظام رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٦ المعدل لنظام الضمان الاجتماعي لموظفي الحكومة ومستحلميها رقم ٦ لسنة ١٩٦٦ وبيان ما اذا كانت عبارة (ان تكون خدمات الموظف قد انتهت من المرجع المختص) الواردة في هذا البند تشمل الموظف الذي اعتبرت خدماته منتهية بسبب استعماله حقه القانوني في احواله نفسه على التقاعد لأكماله المدة المنصوص عليها في المادة ١٣ من قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ ام لا ؟

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٦٨/٨/٧ وتديق النصوص القانونية يتبين ان الفقرة الثانية من النظام رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٦ المشار اليها تنفاً توجب صرف عون مالي من صندوق الضمان الاجتماعي الى الموظف الذي يصاب بمرض مقعد عن العمل اذا توفر فيه الشرطان التاليان :

أ - ان يكون المرض المقعد ثابتاً بتقرير لجنة طبية لوائيه ومصادقاً عليه من اللجنة الطبية العليا .

ب - ان تكون خدمات الموظف قد انتهت من المرجع المختص .

وهذا الشرط الأخير هو الوارد في البند المطلوب تفسيره .

وبالرجوع للمادة ١٤٤ من نظام الخدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ بالبحث عن الحالات التي تعتبر فيها خدمة الموظف منتهية نجد انها قد اوردت تعبيراً مماثلاً للتعبير الوارد في البند (ب) المشار اليه آنفاً من حيث ان خدمة الموظف تعتبر منتهية بعد صدور قرار بذلك من المرجع المختص ، الا انها في نفس الوقت اشترطت في الفقرة (ج) وجوب اعادة احكام قانون التقاعد ، وهذا القانون لا يستلزم صدور قرار من اي مرجع كان في اعتبار خدمة الموظف منتهية اذا كان قد احواله نفسه على التقاعد بسبب اكاله ثلاثين سنة خدمة مقبولة للتقاعد بالاستناد للمادة ١٣ من قانون التقاعد المدني ، الأمر الذي يستنتج منه ان الشارع لم يقصد من عبارة (بعد صدور قرار من المرجع المختص) وجوب صدور قرار من هذا المرجع في جميع الحالات التي تعتبر فيها خدمة الموظف منتهية وانما قصد وجوب صدور مثل هذا القرار في الحالات التي ينص فيها النظام على ذلك كحالة قبول الاستقالة او فقدان الوظيفة او الاحالة على التقاعد قبل اكمال ثلاثين سنة خدمة مقبولة للتقاعد او العزل مثلاً .

وقياساً على ذلك فان عبارة (ان تكون خدمات الموظف قد انتهت من المرجع المختص) الواردة في البند (ب) تفسره انما تحمل نفس المعنى الذي تحمله عبارة (تعتبر خدمة الموظف منتهية بعد صدور قرار من المرجع المختص) الواردة في المادة ١٤٤ من نظام الخدمة المدنية ، وبالتالي يكون الموظف الذي يحيل نفسه على التقاعد بالاستناد للمادة ١٣ من قانون التقاعد المدني في حكم الموظف الذي يصدر قرار من المرجع المختص بانتهاء خدمته ، ومن حقه ان يتقاضى العون المالي المنصوص عليه في المادة الثالثة من قانون الضمان الاجتماعي اذا كان مصاباً بمرض مقعد .

هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر ١٩٦٨/٩/١٤

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة المالية	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	رئيس محكمة التمييز	بفسير القوانين
وكيل وزارة المالية	لرئاسة الوزراء	الثاني	رئيس محكمة التمييز الاول	علي مسبار
محمد الهنداوي	شكري المهدي	بشير الشريفي	موسى السكاك	

عكس من الأصل